

المخضر النهائي للجلسة العامة المائة وثمانية بعد الألف

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،

يوم الثلاثاء، ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، الساعة ١٠/١٠

الرئيس: السيد دجون دانكان (المملكة المتحدة)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ١١٠٨ لمؤتمر نزع السلاح.

ويوجد على قائمة المتكلمين للجلسة العامة لهذا اليوم المندوبان التاليان اللذان يودان تناول الكلمة: مندوب السويد ومندوب كوبا.

وأعطي الكلمة الآن لسفير السويد الموقر، السفير دالغرين.

السيد دالغرين (السويد) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أعرب عن تقديري للطريقة التي تقودون بها أنتم وزملائكم من الرؤساء الستة أعمال مؤتمر نزع السلاح خلال دورة هذا العام. ويمكنكم أن تتأكدوا من أن وفد بلدي سيواصل بذل قصارى جهوده لدعمكم في المهمات الجسام المنوطة بكم.

أتناول الكلمة اليوم باسم السويد وفنلندا دعماً لمشروع مقترح برنامج العمل الذي قدمه الرؤساء الستة والذي يرد في الوثيقة CD/1840. اسمحوا لي أن أشدد على أن بلدنا يؤيدان تماماً الكلمة التي سبق أن ألقيت بشأن هذا الموضوع باسم الاتحاد الأوروبي في ١٥ أيار/مايو.

إن السويد وفنلندا عضوان في هذا المؤتمر تكرسان له جهوداً سياسية ودبلوماسية هائلة لأننا نؤمن بالنظام المتعدد الأطراف الفعال ومقتنعان بأن التحديات الأمنية التي نواجهها اليوم تتطلب حلولاً مشتركة. لقد أنشئ مؤتمر نزع السلاح بوصفه المحفل الوحيد المتعدد الأطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح والمكان والدائم الذي يمكن أن يؤسس فيه الأمن العالمي من خلال مفاوضات تأخذ في الاعتبار الشواغل والتصورات الأمنية المشروعة لجميع الدول.

لقد حذر بلدانا على امتداد السنوات القليلة الماضية، بما في ذلك في بيانات رفيعة المستوى، من خطر فقدان هذا المؤتمر لجدواه إن هو لم يتجاوز حالة الشلل الراهنة. كما شددنا على أن من يمنعون إحراز التقدم ينبغي أن يفهموا أن حالة الجمود في مؤتمر نزع السلاح لا تضر بأمننا المشترك فحسب، بل كذلك بأمنهم في المدى الطويل.

بانضمامنا إلى هذا المؤتمر، أخذنا على عاتقنا كدول أعضاء مسؤولية جماعية بأن نغتنم الفرص للتفاوض في معاهدات تعزز الأمن العالمي. إن هذه الفرص متاحة ومن واجبنا استغلالها، وعدم القيام بذلك إنما هو بمثابة انعدام الشعور بالمسؤولية.

إن مقترح برنامج العمل الوارد في الوثيقة CD/1840 حل وسط متوازن ومُعد بعناية سيتيح لهذا المؤتمر إمكانية استئناف عمله الجوهرى ومفاوضاته في دورته لعام ٢٠٠٨ لا أكثر ولا أقل. ونشاطاً تماماً الرأي الذي أعرب عنه الأمين العام للأمم المتحدة ومفاده أنه "لن يجرم أي دولة عضو من القدرة على فرض مواقفها الوطنية في المراحل اللاحقة من عمل المؤتمر". وينبغي اعتبار الوثيقة CD/1840 "صفقة كبيرة" أخرى. واعتماد برنامج العمل هذا سيمكّننا فقط من استئناف العمل الجاد الذي أنشئ هذا المؤتمر من أجله ذات مرة. وسيتيح لنا إمكانية الشروع في عملية مساومة شاقة قائمة على أساس "الأخذ والعطاء" والاحترام، احترام التصورات الأمنية لكل واحد منا، ما سيفضي في نهاية المطاف إلى اتفاقات ملزمة قانوناً تعزز الأمن العالمي.

السيد دالغرين (السويد)

فلنثبت خطأ من يبدو أنهم، بالأقوال أو بالأفعال، حسموا أصلاً أمر زوال مؤتمر نزع السلاح.

ولنواصل حث الدول القليلة المتبقية التي لم توافق بعد على الوثيقة CD/1840 على إعادة النظر في موافقتها بشكل عاجل.

وإيانا أن ندخر أي جهود في سبيل تجاوز ما تبقى من الحواجز لتعبر أخيراً الجسر الذي شُيّد لأنه ينبغي أن نعبره سوياً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير السويد على كلماته الرقيقة. وأعطي الكلمة الآن لممثل كوبا الموقر.

السيد لاروسا دومينغيز (كوبا) (تكلم بالإسبانية): يود وفد بلدي أولاً وقبل كل شيء أن يشكر المملكة المتحدة على ما بذلته حتى الآن من مساعٍ بخصوص الوثيقة CD/1840. إننا على وشك اختتام الجزء الثاني من دورة هذا العام لمؤتمر نزع السلاح، التي قد تعاني نفس مصير الدورات السابقة. وفي هذا السياق، يود وفد بلدي أن يسجل عدداً من التعليقات. وفيما يلي التعليق الأول، الذي يتصل بالوثيقة CD/1840.

لن يعارض وفد بلدي اعتماد الوثيقة CD/1840 المذكورة أعلاه إذا تحقق توافق الآراء بشأن هذا المقترح. فنحن واعون بأن اعتمادها سيعزز احتمال أن يكون لدينا أخيراً شيء يشبه برنامج عمل، ما سيمكّن هذه الهيئة من القيام بعمل جاد.

غير أننا نرى أنه من الضروري أن نطلعكم على وجهات نظر أخرى بشأن الحالة التي نجد فيها أنفسنا. فبالنسبة لكوبا، يعد نزع السلاح النووي الأولوية القصوى في مجال نزع السلاح، وفق ما اتفقت عليه جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة بشأن نزع السلاح، التي عُقدت عام ١٩٧٨. وما دمنا لا نحرز أي تقدم في ذلك المجال، لا يمكن أن نواصل تأخير إبرام صك عالمي ملزم قانوناً دون شروط بشأن الضمانات الأمنية للدول غير الحائزة لأسلحة نووية.

وفي هذا الصدد، نحث القوى النووية والدول الأخرى التي تشدد في الوقت الراهن على مسائل عدم الانتشار على حساب نزع السلاح النووي على أن تفي بشكل لا لبس فيه بالالتزام الذي يقع على جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار بموجب المادة السادسة، بما في ذلك التعهد بأن "تواصل المفاوضات بحسن نية بشأن التدابير الفعالة لوقف سباق التسلح النووي في أقرب الآجال ولتزع السلاح النووي".

ومن المخيب للآمال حقاً أننا نستسلم للسياسة الواقعية البئيسة التي يجري فرضها علينا في هذا العصر المؤسف الذي نعيشه من حيث نزع السلاح وتحديد الأسلحة. فلا يُعقل أن يدفع بنا جميعاً عناد وجبروت قلة قليلة إلى الانحدار في الطريق السهل المفضي إلى خدمة مصالحهم بينما يعاد توجيه جهود كبرى نحو مسائل ثانوية أو أقل أهمية.

والحالة هذه، يود وفد بلدي فقط أن يقول إننا متفائلون بخصوص المستقبل. فسوف تتغير الأمور عاجلاً لا آجلاً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل كوبا الموقر على ملاحظاته الطيبة وعلى تعليقاته الوجيهة جداً. لدي الآن على القائمة اسم سفير باكستان الموقر، معالي السيد مسعود خان.

السيد خان (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، بما أنني أتناول الكلمة للمرة الأولى في ظل رئاستكم، نود أن نهنئكم على الطريقة التي أدرتم بها وقائع المؤتمر. ونُثني على ما جلبتموه أنتم ووفد بلدكم من قوة دفع وأسلوب وتطور إلى عمل مؤتمر نزع السلاح.

عندما كان الأمين العام للأمم المتحدة بان كي - مون يخاطب هذا المؤتمر في ٢٣ كانون الثاني/يناير هذا العام، قال إن أعضاء مؤتمر نزع السلاح ليسوا في تحديدهم للأولويات تحت أي قيود فيما يتعلق بكيفية إدارة أعمالهم الجوهرية عدا واجب العمل على أساس توافق الآراء. ولاحظ الأمين العام أن ما نحتاج إليه لتحقيق هذا الهدف هو "الرؤية السياسية". وقال بحكمة: "بإمكان القيادة السياسية والتعاون على أعلى مستوى أن يخلقوا توافقاً جديداً في الآراء بشأن مشاريع المستقبل".

إن سياستنا بخصوص معاهدة خاصة بالمواد الانشطارية تحددت على أعلى مستوى عملية صنع القرار. وكررت هيئة القيادة الوطنية العام الماضي موقف باكستان المؤيد لمعاهدة خالية من التمييز ومتعددة الأطراف ويمكن التحقق منها دولياً وبفعالية، آخذةً في الاعتبار المصالح الأمنية لجميع الدول.

وقدم رئيس مؤتمر نزع السلاح ورقة، هي الورقة CD/1840، أثناء المشاورات غير الرسمية في ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٨. وفي نظرنا لا يوجد سوى اختلاف طفيف بين وثيقة العام الماضي L.1 والورقة الجديدة التي جرى توليفها هذا العام.

وبينما كان الرئيس بصدد تقديم الورقة، أوضح أنها ستشكل الأساس لمشاورات غير رسمية أخرى. وعندئذ، قلنا إن باكستان مستعدة لتقديم تعديلاتها للورقة وفقاً للتعليمات الواردة من العاصمة. وقد أحيلت الورقة إلى العاصمة لدراستها.

وفي ١٨ آذار/مارس، قال الرئيس التالي لمؤتمر نزع السلاح إن الوثيقة CD/1840 محاولة لتوحيد جهود كافة أعضاء مؤتمر نزع السلاح من أجل تعزيز عمل المؤتمر وتحقيق توافق الآراء بشأن الطريق إلى الأمام.

وفي ٢٧ آذار/مارس، قال رئيس مؤتمر نزع السلاح إن مشاورات ستجري خلال فترة ما بين الدورات بخصوص الورقة بروح الشفافية والمرونة والتوافق.

وتوجه الرئيس التالي لمؤتمر نزع السلاح في ٢٦ أيار/مايو إلى المؤتمر قائلاً: "لدينا الآن إعلان، برنامج عمل مقترح، يحظى بالتوافق التام تقريباً في هذا المؤتمر". وندرك ما من شأنه أن يشكل "التوافق" أو، للتشديد، "التوافق التام"؛ ولكننا لم نستطع فك كل رموز عبارة "التوافق التام تقريباً"، حيث تشكل عبارة "تقريباً" صفة لعبارة "التام".

والحقيقة أن شيئاً لم يتغير منذ ١٣ آذار/مارس. فلم تحدث بعد أي محاولة لتعديل نص الورقة أو التفاوض بشأنها. وتظل الوثيقة كما قُدمت. ولم تُغيّر ولا فاصلة واحدة رغم أن وفد بلدي ووفوداً أخرى قدمت عدة اقتراحات موضوعية وإجرائية. وما نفهمه أنها ليست مقترحةً ينبغي أخذه أو تركه بحذافيره.

السيد خان (باكستان)

وتلا كلمة ٢٦ أيار/مايو تطمين حسن المقصد قدمه الرئيس قائلاً: "... نرحب على وجه الخصوص بما قد يكون لدى أي وفد من اقتراحات بخصوص الوثيقة CD/1840 ويرى، بعد التشاور مع وفود أخرى، أنها ستقربنا أكثر من تحقيق توافق الآراء". ونرحب بمنحنا هذه الولاية لبدء المفاوضات بشأن مقترحاتنا، دون إعطاء أدنى انطباع بأي معنى بأن الرؤساء الستة سيتخلون عن مسؤولية تحقيق التوافق المنوطة بهم.

واعترافاً بالفضل لمن يستحقه، عقد الرؤساء مشاورات مكثفة، في معظم الأحيان في جنيف. وأشرك البعض عواصمهم، على أعلى المستويات السياسية في بعض الحالات. وكان بلدكم، سيدي الرئيس، الأنشط في هذا الصدد. والرسالة التي حملتها هذه الاتصالات بسيطة: اقبلوا الورقة المؤرخة ١٣ آذار/مارس كما هي. ولم يظهر حتى الآن أي استعداد جدي لإدماج الشواغل المعروفة في الورقة.

وكان الرد من إسلامباد على محاورينا أن باكستان ستبارك أي تكليف أو تفويض يخلو من التمييز. وتقترح باكستان أن يعمل مؤتمر نزع السلاح على منح ولاية خاصة بمعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية يمكن التحقق منها؛ وقد شرعت باكستان في عملية مشتركة بين الإدارات لتقييم مشروع المقترح المقدم مؤخراً.

إن شواغلنا الموضوعية بخصوص الوثيقة CD/1840 معروفة جيداً ومذكورة في الوثيقة CD/1843. وهي، ضمن جملة أمور، التزام بالتفاوض بشأن معاهدة للمواد الانشطارية "خالية من التمييز ومتعددة الأطراف ويمكن التحقق منها دولياً وبفعالية"؛ وإنشاء فضاء لمعالجة مسألة المخزونات القائمة والمتوقعة، على غرار ما حصل في تقرير شانن؛ وإجراء مفاوضات بشأن جميع المسائل الأساسية الأربع - نزع السلاح النووي ومعاهدة المواد الانشطارية ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي والضمانات الأمنية السلبية؛ واعتماد لجان مخصصة كآليات لإجراء المفاوضات؛ وتمييز واضح بين دور المنسقين في تيسير المناقشات غير الرسمية ومهمة الهيئات الفرعية غير الرسمية لمؤتمر نزع السلاح المتمثلة في إجراء مفاوضات في سياق برنامج العمل. وعلاوة على ذلك، يعمل المنسقون حتى الآن بصفة غير رسمية تحت سلطة رؤساء مؤتمر نزع السلاح. ولا تكتسي تقاريرهم أي صبغة رسمية. وسيطلب إضفاء الطابع الرسمي على دورهم كهيئات فرعية خاصة بالمسائل الأساسية إجراء مناقشات مفتوحة ووافية في مؤتمر نزع السلاح. ولا يمكن تحقيق هذا الأمر بشكل غير مباشر. بجز دور المنسقين مع برنامج العمل المقترح.

كما نود أن نتناول باقتضاب بعض المواضيع المتكررة، أي أن الوثيقة CD/1840 لا تأخذ في الاعتبار "مصالح جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح". وتحتاج إلى بعض التشريح والتعديل ليليق بها هذا الوصف. ونتفق على أننا ينبغي أن نبدأ العمل في مؤتمر نزع السلاح دون شروط مسبقة. وثمة ثلاثة شروط مسبقة ينبغي أن نلغيها. أولاً، لا يمكن الشروع في أي مفاوضات إذا كانت مسألة "التحقق" جزءاً من الولاية. ثانياً، لا يمكن الشروع في أي مفاوضات إذا كانت اللجان المخصصة ستعالج المسائل الأربع الأساسية عدا معاهدة المواد الانشطارية. ثالثاً، ستجري المفاوضات بشأن معاهدة المواد الانشطارية فقط دون المسائل الأساسية الثلاث الأخرى. وبالنظر إلى التاريخ المألوف لمعاهدة المواد الانشطارية منذ عام ١٩٩٣، ولا سيما تاريخها الحديث العهد، من الواضح جداً أن الوثيقة CD/1840 أدمج فيها حكم مسبق بخصوص نتيجة المناقشات والمفاوضات. فالنتيجة معروفة سلفاً.

السيد خان (باكستان)

وينبغي أن نأخذ في الاعتبار أن المفاوضات بشأن معاهدة المواد الانشطارية بدأت في عام ١٩٩٨ على أساس متفق عليه وفي إطار برنامج عمل متفق عليه، عقب خمس سنوات من العمل الشاق لوضع ومواصلة ولاية شانن. وفي الحقيقة، لاحظ أحد الوفود، بنبرة مفعمة بالعواطف عقب اعتماد القرار القاضي ببدء المفاوضات بشأن معاهدة المواد الانشطارية، أننا "توصلنا أخيراً بعد ٤٠ سنة أو نحو ذلك إلى هذا القرار". عندها، تسنى بدء المفاوضات بمعالجة المسائل وليس بتحاشيها. ولم نقطع تلك المفاوضات.

سيكون من الخطأ استثمار وقتنا وطاقتنا الثمينين في إصلاح مؤتمر نزع السلاح أو البحث عن محافل أو سبل بديلة للتفاوض بشأن معاهدة للمواد الانشطارية. فعملنا في مؤتمر نزع السلاح مصمم لنا ضمن نطاق أساليب ومعايير عمل متفق عليها.

من جهتنا، سيدي الرئيس، نحن مستعدون لإجراء مفاوضات رسمية وغير رسمية بشأن برنامج عمل شامل ومتوازن بطريقة شفافة وبناءة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير باكستان الموقر.

هل ثمة أي وفود أخرى ترغب في تناول الكلمة؟ ألمح سفير كندا الموقر.

السيد غرينبوس (كندا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أهنتكم على توليكم الرئاسة وعلى العمل الذي يقوم به الرؤساء الستة في مسعى لتجاوز هذا المأزق. لقد أصغيت بكثير من الاهتمام إلى متكلمينا السابقين هذا اليوم. ليست لدي أي كلمة جاهزة، ولكن كندا تنضم بالتأكيد إلى السويد وفنلندا في دعمهما المتواصل للوثيقة CD/1840 باعتبارها منطلقاً عملياً، وإن لم يخل من صعوبات كثيرة، كما قال سفير باكستان الموقر. لقد أورد بعض الإشارات إلى تاريخ معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وما كنت بصدد القيام به خلال الأسبوع الماضي أو نحو ذلك هو ما أسميه حفريات في ملفاتي - ويشعر المرء دائماً بالإثارة عندما يرى ما قد يعثر عليه في الحفريات - بما في ذلك ملفات عمل عدد من أسلافي الذين سبقوني بعدة أجيال. وأود فقط أن أطلعكم على مقتطفين عثرتُ عليهما من أقوال سلفي منذ ثلاثة أجيال، السيد مارك موير، عندما كان هنا يناقش مسألة معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

ففي ١٤ شباط/فبراير ١٩٩٧، قدم عرضاً عن مشاكل معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية وآفاقها. وقال إن التصور الواضح للكيفية التي نبدأ بها سيكون أساسياً. ولا شك في أن القرارات الصعبة ستكون لازمة خلال أي مفاوضات ولكن ذلك ليس أمراً حتمياً. ورغم أن اتخاذ قرار من حيث المبدأ بالبدء أمر لازم، فإن ذلك القرار ينبغي ألا ينطوي على حكم مسبق على مسائل حيوية، ويجب ألا تكون لدينا جميع الأجوبة النهائية حتى قبل الشروع. هذا شيء قيل منذ ما يربو على عشر سنوات وأعتقد أنه ينطبق اليوم بقدر ما كان ينطبق في عام ١٩٩٧.

لقد أشار السفير خان طبعاً إلى القرار الذي عُيّن بمقتضاه في ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٨ السفير موير رئيساً للجنة المختصة للدورة، في سياق الشروع في المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وبعد أشهر

السيد غرينيوس (كندا)

قليلة، قال: "نود أن نعرب بشدة"، وكان ذلك في آذار/مارس ١٩٩٩، "عن أسفنا لكوننا لسنا في وضع يسمح لنا بمعالجة أو إعادة إنشاء تلك اللجنة المخصصة المكلفة رسمياً بمهمة التفاوض. ونجدد دعوتنا إلى اتخاذ إجراءات فورية في هذا الصدد"، وأعتقد أننا لا نزال ندعو إلى اتخاذ إجراءات فورية في ذلك الصدد.

وفيما يتعلق بمداخلة باكستان، أقدر دائماً زميلنا الموقر لوضوحه وصراحته فيما يخص موقف بلده. وثمة عنصر لا تجد كندا بالتأكيد صعوبة في قبوله - عنصر من بين عناصر عديدة. فبخصوص مسألة المفاوضات بشأن جميع المسائل الأساسية الأربع - نزع السلاح النووي ومعاودة وقف إنتاج المواد الانشطارية ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي والضمانات الأمنية السلبية - أظن في قرارة نفسي، باعتباري شخصاً جديداً نسبياً في هذه الهيئة السامية، أن المسائل الأساسية الأربع ليست كلها، في حقيقة الأمر، ناضجة للتفاوض بشأنها، فأمور من قبيل الضمانات الأمنية السلبية، التي كنت أظن أنها استُترفت منذ ٢٠ عاماً، لا تزال غير ناضجة لإجراء مفاوضات بشأنها. أعتقد أن شيئاً من ذلك القبيل سيتطلب العثور أيضاً على أكوام من الورق عن الموضوع، وربما، على سبيل المثال، موجز من كل عضو في مؤتمر نزع السلاح لموقفه بشأن شيء من قبيل الضمانات الأمنية السلبية. نزع السلاح النووي: حسناً، يبدو أن الأمر أقرب إلى هدف رائع طويل المدى منه إلى عملية تفاوض واقعية في هذا الطرف. وصاغ أصدقاؤنا الروس والصينيون، طبعاً، معاهدة بشأن الفضاء الخارجي. وثمة، كما تبين لنا، كثير من العمل الذي ينبغي القيام به بخصوص مسألة الفضاء الخارجي برمتها حتى قبل التفكير في إجراء أي مفاوضات، ويبدو أن ثمة بالتأكيد رغبة في مناقشة هذه المسألة. ويبدو بالتالي أن الخلاصة تتمثل مرة أخرى في أن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية قد تكون أكثر نضجاً لإجراء مناقشة جدية ومفاوضات بشأنها من المسائل الأساسية الثلاث الأخرى. وأطلب بالتأكيد من أعضاء هذا المؤتمر أن يتحلوا بالواقعية بخصوص التوقعات وألا يوافقوا على التفاوض بشأن كل شيء على الفور كما لو كان ذلك موقفاً واقعياً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير كندا الموقر على الكلمات الرقيقة التي توجهت بها إلى الرئاسة. وأعطي الكلمة الآن إلى ممثل الجزائر الموقر.

السيد خليف (الجزائر): شكراً سيدي الرئيس. باعتبار أنها المرة الأولى الذي يأخذ فيها الوفد الجزائري الكلمة تحت رئاستكم الرشيدة، بودنا أن نعرب لكم عن تهانينا الحارة لتوليكم رئاسة أشغالنا. نشكركم على حسن الأداء والطريقة التي تديرون بها الأشغال وكذا المشاورات. وبالمناسبة نعرب أيضاً عن شكرنا العميق إلى من سلفكم على رئاسة أشغالنا، سعادة سفير أوكرانيا ووفده الموقر على الجهود التي بذلها خلال عهده كرئيس للمؤتمر.

في الحقيقة، سيدي الرئيس، لم يكن لدى الوفد الجزائري كلمة محضرة اليوم ولم يكن بنيتة أخذ الكلمة لأن مواقف بلادي قد عبر عنها في بداية الدورة سعادة السفير إدريس الجزائري، وهي نفس المواقف، ولكن ما دار من حديث الآن يعطي للوفد الجزائري الشهية في أخذ الكلمة من أجل إثراء النقاش بخصوص الوضعية الحالية للمؤتمر وللوثيقة CD/1840، الخاصة ببرنامج عمل مؤتمر نزع السلاح. كما تعلمون، سيدي الرئيس، إن الوفد الجزائري قد انغمس في أشغال المؤتمر منذ ٢٠٠٦ بقصد المساهمة بالقدر الذي يستطيع من أجل إخراج المؤتمر من المأزق

السيد خليف (الجزائر)

أو الانسداد الذي يعرفه منذ سنة ١٩٩٦، هذا الانسداد الذي لا يعني أن المؤتمر أو أعضاء المؤتمر لم يشتغلوا أو لم يقدموا مساهمات، ولكن كل المساهمات التي طرحت علينا هنا في مؤتمر نزع السلاح حتى الساعة لم تحظ للأسف بتوافق الآراء. وقد استمعت باهتمام كبير لما جاء في كلمة سعادة سفير كندا بخصوص برنامج العمل والمسائل التي هي جاهزة للتفاوض. وهنا بودي أن أطرح سؤالاً، ماذا يعني أن هناك مسائل جاهزة للتفاوض ومسائل غير جاهزة للتفاوض؟ هل هو معنى توافق في الآراء؟ أم أن هناك مسائل تقنية ينبغي أن تتوفر في أي مسألة. وقد أشار في كلمته القيمة بالرجوع إلى كلمة سابقة أن التوصل إلى برنامج عمل يقتضي منا تنازلات أو قرارات صعبة.

وهنا بودي أن أطرح سؤالاً حول ضمانات الأمن السلبية. ماذا يعني أن هذه المسألة لم تحظ حتى الساعة بتوافق الآراء؟ هل معنى هذا أن بعض الدول تعترض على التفاوض بشأنها هنا في المؤتمر؟ إذا كان الأمر كذلك فهذا لا يخص فقط مسألة ضمانات الأمن السلبية. لا يوجد أي توافق في الآراء بخصوص المسائل الأربع وإلا لكنا قد بدأنا التفاوض في مسألة حظر إنتاج المواد الانشطارية؟

إن الجزائر تولي أهمية بالغة لمسألة نزع السلاح النووي، ولكن بالنظر إلى الاتجاهات المتضاربة في المؤتمر فقد اقترحت في إطار مقترح السفراء الخمسة أن تناقش هذه المسألة في إطار ولاية للنقاش فقط وليس للتفاوض. وفي نفس الأثناء فهي ترى أن مسألة ضمانات الأمن السلبية تعتبر مسألة ملحة. لأن تقنين (بالفرنسية Réglementation) مسائل عدم الانتشار تقتضي في نفس الوقت تقنين استعمال السلاح النووي، وإلا فلن تكون هناك جدوى من الجهود التي نبذلها الآن.

إن الوفد الجزائري، كما جاء في كلمته السابقة، يرى في الوثيقة CD/1840 تقدماً بالنسبة للوثيقة L.1، ومع ذلك نلاحظ للأسف أن مواقف الدول لم تصل بعد إلى درجة التوافق المأمول. ولهذا نرجو منكم سيادة الرئيس ومن سيخلفكم على رئاسة المؤتمر، وفد الولايات المتحدة الموقر ومجموعة الرؤساء الستة، أن تعملوا من أجل الوصول إلى التوافق في الآراء المأمول من خلال مشاورات مكثفة، نأمل أن تصل في نهاية المطاف إلى توافق في الآراء بشأن الوثيقة CD/1840، بما يأخذ بعين الاعتبار مشاغل كل الدول في مؤتمر نزع السلاح.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الجزائر الموقر.

هل توجد وفود أخرى ترغب في تناول الكلمة؟ يبدو أن الأمر ليس كذلك.

إذن، اسمحوا لي، بما أن هذه آخر جلسة برئاسة المملكة المتحدة، أن أبدي بعض الملاحظات الختامية.

لقد سعدت وتشرفتُ برئاسة مؤتمر نزع السلاح خلال الأسابيع الماضية. على الصعيد الوطني، لا تزال المملكة المتحدة داعماً قوياً للنتائج المتعددة الأطراف فيما يتعلق بتزع السلاح، وترحب بالتالي بالعمل المهم الذي يضطلع به هذا المؤتمر.

الرئيس

لقد استمعنا خلال فترة رئاستنا إلى عدد من المداخلات الوجيهة جداً. وعندما تولت المملكة المتحدة الرئاسة منذ أربعة أسابيع، لاحظنا وجود الاتفاق التام تقريباً على مشروع المقرر بشأن الوثيقة CD/1840، وهو مقترح يتضمن كثيراً من فحوى مقرر مماثل قدمه رؤساء دورة عام ٢٠٠٧ لمؤتمر نزع السلاح. فلنأخذ في الاعتبار، إذن، أنه يمثل رأي ١٢ رئاسة - تمثل بلداناً منتقاة من بين التجمعات الإقليمية والسياسية في هذه المؤسسة - وعندما تولينا الرئاسة، دعونا باقي الدول إلى التحلي بالمرونة والسماح ببدء المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية بالتوازي مع مناقشات جوهرية، وليس مجرد تبادل للآراء، بشأن المسائل الأخرى. وللأسف، لم يحصل ذلك بعد، وأحس بخيبة الأمل في القاعة.

ونرحب بالالتزام الذي قطعه العديد من الزملاء، ولقد أجرينا خلال فترة رئاستنا سلسلة من المشاورات الثنائية التي رحبنا فيها أيضاً بالصراحة والانفتاح اللذين طبعاً هذه المناقشات، التي زادت فهمنا للخلافات. ولا أعتقد أنه يستعصي تجاوزها. ولكن ينبغي أن ننظر إلى ما هو ممكن وما هو قابل للتحقيق. وكما ذُكر هذا الصباح، أتساءل عما إذا كان من باب الواقعية الإيجاء بأن هذه الهيئة بإمكانها أن تجري أربع عمليات تفاوض متوازية. ألسنا مرة أخرى في الوضع الذي كثيراً ما يحدث في عالم الدبلوماسية المتعددة الأطراف ويتحوّل فيه الإفراط إلى تفريط؟

نعتقد أنه لا يزال أمامنا متسع من الوقت للتغلب على هذا المشكل ونرحب بكلّ الترحيب بالمشاركة العلنية هذا اليوم لبعض من لا تزال لديهم صعوبات في قبول مشروع المقترح، ولكنني، كما أقول، أعتقد أن لدينا الوقت للتغلب على هذا المشكل ونظهر للعالم أننا جادون في معالجة التحديات التي نواجهها.

وأود أن أعرب عن امتناني للأمين العام لمؤتمر نزع السلاح، السيد سيرغي أوردزونيكيدزي، ولنايبه وللأمانة على مساعدتهم المشكورة في التسيير اليومي لشؤون المؤتمر، وللمترجمين الفوريين كذلك على عملهم الشاق.

ويسعدني أن أرحب بحرارة بممثلة الولايات المتحدة الأمريكية، السفيرة كريستينا روكا، وأتمنى لها كل التوفيق في رئاستها للمؤتمر في هذه الظروف الصعبة.

وسنواصل العمل بشكل وثيق مع السفيرة روكا وغيرها من أعضاء فريق الرؤساء الستة، ومع جميع الوفود التي تحضر هنا خلال الأسابيع المتبقية. إن مؤتمر نزع السلاح، كما قيل مرات عديدة، هو المؤسسة الوحيدة للتفاوض بشأن الصكوك المتعددة الأطراف لنزع السلاح، وأملنا أن نستأنف عملنا.

وأود أيضاً، وأنا أجول ببصري حول القاعة، أن أشكر الزملاء الكثيرين الذين أخذوا على عاتقهم مسؤوليات أخرى متزايدة باطراد على حضورهم المنتظم في هذا المؤتمر.

وبهذا نُنهي أعمالنا لهذا اليوم.

وفيما يتعلق بأنشطة المؤتمر برئاسة الولايات المتحدة في الأسبوع القادم، ستُعقد جلسة عامة رسمية يوم الثلاثاء ٢٤ حزيران/يونيه على الساعة العاشرة صباحاً في هذه القاعة.

رُفعت الجلسة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٠
